

محددات الإيرادات الضريبية في الأردن

**Determinants of Tax Revenues in Jordan**

مصعب بني هاني<sup>1\*</sup>، و طالب وراذ<sup>2</sup>

**Mosab Bani Hani<sup>1</sup> & Taleb Warrad<sup>2</sup>**

<sup>1</sup>كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن.

<sup>2</sup>قسم اقتصاديات الأعمال، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، الأردن

<sup>1</sup>Faculty of Business, University of Jordan, Jordan. <sup>2</sup>Department of Business Economics, Faculty of Business, University of Jordan, Jordan

\*الباحث المراسل: musab\_banihani@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2020/7/29)، تاريخ القبول: (2021/7/28)

**ملخص**

جاءت هذه الدراسة بهدف بيان واقع وتطور الإيرادات الضريبية وتحديد العوامل المحددة لها في الأردن، من خلال تحليل مجموعة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية. تمثلت العوامل الاقتصادية بمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مؤشر أسعار المستهلك، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفتاح الاقتصادي)، أما العوامل غير الاقتصادية فكانت ممثلة بمتغيرات (الفساد، التغيرات في القوانين الضريبية). وللوصول إلى الهدف، استخدم الباحث كل من الأسلوب الوصفي وتقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (1995-2019) لثلاثة نماذج قياسية تم بناءها، نموذج لإجمالي الإيرادات الضريبية ونموذج لإيرادات ضريبة المبيعات ونموذج لإيرادات ضريبة الدخل، وذلك وفقاً لطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) اعتماداً على نتائج الاختبارات القياسية التشخيصية. أظهرت نتائج الدراسة أن كل من الأسعار (مؤشر أسعار المستهلك) والناتج المحلي الإجمالي هما محددان رئيسيان للإيرادات الضريبية في الأردن، وأن الفساد ذو أثر سلبي على الإيرادات الضريبية، بينما أشارت النتائج إلى عدم وجود أثر واضح للتعديلات على القوانين والتشريعات الضريبية على الحصيلة الضريبية، وإن وجد فهو جداً ضعيف. وبناءً على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة المحافظة على استقرار مستويات الأسعار منعاً لتذبذب حجم الإيرادات الضريبية، والعمل على تحفيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفساد لما لذلك من أثر في زيادة الإيرادات الضريبية، وإن يتم دراسة التعديلات التي يتم إجراؤها على التشريعات والقوانين الضريبية بشكل أكثر دقة حتى تنعكس على الحصيلة الضريبية عند إقرارها.

**الكلمات المفتاحية:** الإيرادات الضريبية، الأردن.

## Abstract

This study aims to shed light on the reality of tax revenue and to identify its determinants in Jordan. This is done by analysing the impact of a set of economic and non-economic factors on tax revenue. Economic factors were represented by the real GDP, consumer price index CPI, foreign direct investment FDI, and economic openness, meanwhile, non-economic factors were represented by corruption and amendments to tax laws. In order to achieve its objectives, the study uses a descriptive method in addition to econometric analysis to time-series data for the period (1995-2019) using several models. Three econometric models were constructed: total tax revenue model, sales tax revenue model, and income tax revenue model. The models were constructed by employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, and depending on the results of standard diagnostic tests. The study found that the real GDP and CPI are the main determinants of tax revenue in Jordan. It also found that corruption has a significant negative impact on tax revenue, on contrast, amendments to tax laws has no clear impact or has insignificant impact on tax revenue. Thus, the study emphasizes the importance of maintaining price stability to reduce tax revenue volatility. Moreover, in order to increase tax revenue, the study recommends the government to stimulate economic growth, fight corruption, and that any suggested amendment to tax laws in the future should be studied more deeply; in order to ensure that its impact will be clearly reflected on tax revenue.

**Keywords:** Tax revenues, Jordan.

## المقدمة

شهدت السياسة المالية تطورات وتنامياً في مكانتها عبر الزمن، بدايةً من خلال اعتماد العديد من الدول في تأمين مواردها المالية عبر فرض المزيد من الضرائب لرفد خزينة الدولة، واعتبارها مظهر من مظاهر سيادة الدولة في العصور القديمة، وصولاً الى اكتساب السياسة المالية دوراً رئيسياً كأحد الأدوات الاقتصادية لتحقيق الاهداف الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي ومواجهة الازمات التي من الممكن التعرض لها (مسعود، 2005).

وكون الضرائب أحد أهم الأدوات التي تستخدم من قبل السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالتأثير على حالة الطلب الكلي، ومواجهة حالة التضخم بفرض مزيد من

الضرائب او تقليلها في حالة الانكماش، كما تستخدم كأداة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بفرضها على اصحاب الدخل المرتفعة (السندس والزيود، 2008).

ومما لا شك فيه أن ذلك ينطبق على حالة الأردن الذي يمتلك نظام ضريبي يواكب أحدث الممارسات الدولية، الأمر الذي يظهر من خلال تنوع الهيكل الضريبي واحتوائه على أشكال مختلفة من الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)، وتوزيع بنسب مختلفة على دافعو الضرائب سواء الأفراد والشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية.

فمنذ إصدار أول قانون لضريبة الدخل عام 1933 طرأت الكثير من التغييرات والتطورات على النظام الضريبي في الأردن، وتم اصدار العديد من التشريعات التي كانت تهدف إلى معالجة أية تحديات وصعوبات في الأنظمة والتشريعات الضريبية ومحاولة الوصول إلى نظام ضريبي عادل، ومبسط، ومرن تستطيع الحكومات من خلاله تطبيق السياسة المالية اللازمة للقيام بدورها الاقتصادي، ويمكنها من الحصول على الإيرادات اللازمة لها.

### مشكلة الدراسة

لما شهدته الاردن خلال السنوات القليلة الماضية من تباطؤ ملحوظ في مستويات النشاط الاقتصادي لتصل إلى حوالي 3.5% خلال عام 2019 (البنك المركزي الأردني، النشرة السنوية الإحصائية)، وتباين في معدلات نمو الإيرادات الضريبية لدى اطلاع الباحثان على بيانات قطاع المالية العامة في الأردن، وذلك على الرغم من اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات الضريبية الهادفة الي زيادة حصيللة الإيرادات الضريبية، وانعكاس ذلك سلباً على أداء الوضع المالي للحكومة وزيادة عجز الموازنة العامة.

أدى ذلك إلى خلق مشكلة تهدد استمرار الوضع المالي للدولة بسبب تزايد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الملقاه على الحكومة، نتيجة للظروف والازمات الاقليمية التي تأثر بها الاقتصاد الاردني والتي تتطلب التوسع في عملية الانفاق، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الدين العام نتيجة توجه الحكومات للاقتراض لتأمين الاحتياجات المالية اللازمة.

ولذلك ستقوم هذه الدراسة بالإجابة على السؤالين التاليين:

- ما هي العوامل المحددة للإيرادات الضريبية في الأردن؟
- ما هو أثر واتجاه العلاقة لكل عامل على الحصيللة الضريبية؟

وتستمد الدراسة أهميتها من الأهمية النسبية لحجم الإيرادات الضريبية في الأردن، التي تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات المحلية حوالي 65%، إذ تعتبر أحد الروافد الرئيسية لخزينة الدولة، وجزء اساسي من الموارد التي تعتمد عليها الدولة عند تصميم موازنتها العامة، بالإضافة إلى أهمية الضرائب لصانعي السياسات الاقتصادية في تحديد الطلب الكلي وكيفية التحكم فيه.

تأتي هنا ضرورة التعرف على أهم المتغيرات التي تتأثر بها حصيلة الإيرادات الضريبية، ودراستها بشكل تفصيلي مما يُمكن صانع القرار من تحديد انعكاسات المتغيرات المستقلة وتأثيرها على الإيرادات الضريبية، ثم الخروج بتوصيات ومقترحات من شأنها أن تساعد صانعي القرار الاقتصادي في الأردن، خاصة في مجال سياسة المالية العامة، بما يمكنها من تعظيم الحصيلة الضريبية في الأردن.

### الإطار النظري

أحتلت السياسة المالية مكانه هامة ضمن الأنواع الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية التي يتم اللجوء إليها لمعالجة المشاكل والأزمات الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة للوصول إلى التنمية الاقتصادية على المدى القصير والطويل، الأمر الذي يعزى إلى قدرة أدواتها المختلفة في التأثير على الجوانب الهيكلية في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية الكلية (Gounder, et al. 2007)، وتتمثل أهم أدوات السياسات المالية في الإنفاق الحكومي وتحصيل الإيرادات (الضرائب) التي يمكن من خلالهما التأثير على الطلب الكلي وإعادة تخصيص وتوزيع الدخل بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والمالي.

اختلف الاقتصاديون في تعريف الضريبة وذلك وفقاً لأشكال وعناصر الضريبة وتطورها من زمن لآخر، فعرفت على أنها عبارة عن اقتطاع نقدي تفرضه السلطة الحاكمة على رعاياها بشكل نهائي بدون أية مقابل من أجل تغطية الأعباء العامة (الدولة، 2004). كما تم تعريفها على أنها مساهمة إلزامية في إيرادات الدولة، تقوم الحكومة بفرضها على دخل العمال وأرباح الأعمال، أو تضاف إلى تكلفة بعض السلع أو الخدمات أو المعاملات (الجنابي، 1990).

ويتطور النظام الضريبي تم ادخال العديد من العناصر الجديدة على مفهوم الضريبة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار قدرة المكلف، ونوع الشخص من خلال التفريق بين الشخصية الطبيعية والاعتبارية، والتوسع بمفهوم الضريبة ليشمل الأهداف الجديدة، غير المالية، التي يتم فرض الضريبة من أجلها، فبحسب (أبو نصار وآخرون، 2005) تم تعريف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي يتم فرضه من قبل الدولة على الأشخاص، اعتباريين كانوا أم معنويين، وبشكل مباشر أو غير مباشر بناءً على قانون، وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية للمجتمع.

ونخلص القول من خلال المفاهيم السابقة إلى أنّ الضريبة هي عبارة عن مبلغ مالي يتم فرضها من السلطة الحاكمة في الدولة على جميع الأشخاص الاعتباريين والمعنويين فيها، وذلك من أجل تحقيق منافع عامة يتم استهدافها من قبل السلطة الحاكمة، ويجب على السلطات عند فرض الضريبة أن تراعي اختلاف قدرات المكلفين وطاقاتهم بحيث لا تشكل عبئاً عليهم، ولا تؤثر سلباً على استدامة هذه الموارد في المستقبل كأحد موارد الدولة الرئيسية.

كان ينظر إلى الضريبة على أنها مجرد وسيلة تستخدم من قبل الدولة للحصول على الإيرادات التي تستطيع من خلالها تغطية نفقاتها، وهذا يتوافق مع الفكر الكلاسيكي الذي آمن

بحيادية الدولة واقتصار دورها على الامن والدفاع والحاجة الى الضريبة كوسيلة لتمويل الدولة الحارسة (رشيدة، 2008)، ومع تعرض الاقتصاد العالمي للازمات الاقتصادية أصبحت الضريبة تأخذ قدر أوسع من الهدف المالي، فبدأ مبدأ حياض الضريبة بختفي شيئاً فشيئاً وظهرت أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية للضريبة، والتي تجلت في أعقاب الازمة المالية العالمية عام 1929 من خلال الاقتصادي "جون كينز" الذي نادى بتدخل الدولة بالاقتصاد لدعم الطلب الكلي عن طريق النفقات العامة والضرائب.

كما أدى ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية إلى بروز الاتجاهات الحديثة بتوزيع عادل للثروات وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل. ولقد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة لتحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية، أهمها منع تكثف الثروات والأستحواذ عليها من قبل فئة قليلة في المجتمع، وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات، وعن طريق المعدل المتصاعد كما هو مطبق في العديد من الدول (Mauric, 1979).

أما الهدف الاقتصادي والذي يعد من أهم الأهداف للضرائب بسبب قدرتها في التأثير على النشاطات الإنتاجية والاستهلاكية للمجتمعات على حد سواء، فلقد تمكنت الدول حول العالم من استخدام الضريبة كوسيلة لحماية الصناعات المحلية لديها وتشجيعها بفرض الضرائب على السلع المستوردة، كما نجحت كإحدى الأدوات التي يتم استخدامها في مواجهة المشكلات الاقتصادية، التي قد تحدث نتيجة الدورات الاقتصادية التي من الممكن أن تتسبب في إحداث أزمات إقتصادية إذا لم يتم التصدي لها (المحجوب، 1990).

كما تستطيع الحكومات من خلال الضريبة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات وصناعات معينة تكون ذات أولوية لتلبية متطلبات مجتمعاتها، وعلى العكس من ذلك تستطيع فرض الضرائب المرتفعة للحد من بعض النشاطات والقطاعات التي ظهر التمركز والتكثف فيها (الخطيب وشامية، 1997) و(أبو نصار، 2005).

واقتصادياً تؤثر الضريبة أيضاً على القوة الشرائية للأفراد وبالتالي على المستوى المعيشي لهم، فيرى البعض أنها تؤدي إلى التحفيز على العمل لزيادة الإنتاج والدخل والمحافظة على مستوى معيشي معين، وقد تخفض الضرائب من كميات الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الاستثماري، ويؤثر على حجم العمالة، في حين أن الإعفاء الضريبي يزيد من كمية الإنتاج ويساعد على تنشيط المجال الاقتصادي ويزيد من حجم الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة العمالة، وهذا ما تتبعه بعض الدول باتخاذ سياسة ضريبية من شأنها إعفاء أرباح بعض النشاطات من الضرائب وذلك للحد من ظاهرة البطالة (الخصاونة، 2000).

في ضوء ما سبق، حظي موضوع حصيللة الضرائب وتباينها في الدول اهتمام كبير، وقد تعددت الدراسات في تحديد أهم العوامل التي تؤثر على حصيللة الإيرادات لكل بلد سواء كانت عوامل اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، وبناءً عليه سنقوم بشكل موجز باستعراض ومناقشة أهم الأدبيات حول محددات الإيرادات الضريبية.

تم اعتبار الناتج المحلي الإجمالي أحد المحددات الرئيسية للإيرادات الضريبية من الأمور الطبيعية كونه دليل على التنمية الاقتصادية عن طريق استغلال أكبر قدر من عوامل الإنتاج لإحداث زيادة حقيقية في الإنتاج (Muibi & Sinbo, 2013)، إذ إن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية يرتبط بالدخل والاستهلاك اللذان يعدان إحدى القواعد الضريبية، مما يعني ضمناً أن تكون النسبة الأكبر من المواطنين من أصحاب الدخل المرتفعة والخاضعة للضريبة (Muibi & Sinbo, 2013)، كما أن تحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتنمية الاقتصادية ينعكس بشكل إيجابي على تقبل الأفراد لدفع الضرائب، وذلك لتيقنهم من المنفعة التي ستعود عليهم جراء تلك الضرائب (Bird, et al. 2008).

أما الانفتاح الاقتصادي فيأتي ارتباطه بالإيرادات الضريبية من سهولة فرض الضرائب على الأنشطة العابرة للحدود وصعوبة التهرب منها (Bornhorst, et al. 2009)، على العكس من الأنشطة المحلية التي من الممكن مواجهة صعوبات في فرض الضرائب عليها، خاصة في الدول النامية (Stotsky & WoldeMariam, 1997).

فمنذ القدم أكد العديد من الاقتصاديين أمثال ديفيد ريكاردو على وجود منافع ومكاسب التي يمكن جنيها وتحصيلها من التجارة الدولية أهمها التخصص في الإنتاج، وفيما بعد أصبح الانفتاح الاقتصادي مؤشر مهم لتحقيق النمو الاقتصادي (Longoni, 2009)، حيث يؤثر الانفتاح الاقتصادي إيجاباً على تعزيز الكفاءة وتحسين المنافسة الدولية، وغالباً ما يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تخفيض وتوحيد التعريفات الضريبية وإصلاحات في النظم الضريبية المحلية وتخفيف الحواجز الكمية مما يسهل ويوسع حجم التدفقات التجارية (Agbeyegbe, et al. 2004). بالإضافة إلى ذلك، يدفع الانفتاح الاقتصادي إلى زيادات تدفقات رؤوس الأموال، والمعلومات والتكنولوجيا، وحركة الأيدي العاملة عبر الحدود، وتبني الدول نظم التجارة الحرة والعولمة، وبالتالي زيادة الرفاهية والتوسع الكبير في الإنتاج وزيادة الاستهلاك الأمر الذي ينعكس على الحصيلة الضريبية (Pupongsak, 2009).

أدرجت العديد من العوامل الأخرى مثل الفساد ومستويات الديمقراطية في الأدبيات الحديثة المؤثرة على الضرائب، حيث أن الالتزام الضريبي لا يعتمد فقط على النظام الضريبي وتنفيذه، ولكن يعتمد أيضاً على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المؤثرة بدافع الضريبة (Cullis, et al. 2012). كما أن تفشي الفساد يدفع المواطنين نحو التهرب بسهولة أكبر، ليس فقط لأن التكلفة الاقتصادية المحتملة ستكون أقل، ولكن أيضاً لأنهم لن يكون لديهم ثقة بأوجه وطريقة استخدام الأموال العامة (Castañeda-Rodríguez, 2015).

من المؤكد أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرات كبيرة على الاقتصادات الوطنية كسبب هام ونتيجة لعملية العولمة التي غزت جميع أنحاء الأرض وبسرعة غير مسبوقه (Saray, 2011). فعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل بإمكانها تحسين القدرة التنافسية للدول وزيادة تدفقات رأس المال ونقل التكنولوجيا وتقديم مساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية (Saray, 2011)، وبالتالي التأثير بشكل إيجابي على إجمالي الضرائب بشكل غير

مباشر، من خلال خلق نمو اقتصادي جديد والانعكاس الإيجابي على النشاط الاقتصادي، إلا أن التخفيضات في معدلات الضريبة على الشركات أو منح الإعفاء من الضرائب لمدة طويلة وإعطاء الامتيازات القانونية للشركات متعددة الجنسيات من الأکید ذو أثر سلبي على الإيرادات الضريبية.

لا شك أيضاً أن الإيرادات الضريبية تتأثر بعدة عوامل تتعلق بطبيعة النظام الضريبي الفعال، أهمها مدى تعقيد النظام الضريبي والمعدلات الضريبية، بحيث تعتبر بساطة النظام الضريبي وجودته وكفاءته وفعاليتها وقدرته على تحقيق العدالة بين الخاضعين للضريبة يمكنهم من الدفع بشكل ميسر ويعزز من الخضوع الطوعي لديهم مما ينعكس إيجاباً على الحصيلة الضريبية (Sanyal et al, 2000)، وعلى الجانب الأخر تعتبر المعدلات الضريبية أحد العوامل الرئيسية التي يرتبط بها حجم الإيرادات المتولدة من الضريبة، وذلك بدايةً من عند المفكر ابن خلدون في مقدمته الشهيرة، مروراً بالاقتصادي آدم سميث، وصولاً لمؤسس مدرسة اقتصاد العرض آرثر لافر.

#### الدراسات السابقة

تعددت محاولات الباحثين والاقتصاديين في دراسة موضوع الإيرادات الضريبية، والعوامل المؤثرة بها، وتعددت معها النتائج التي تم التوصل إليها في تلك الدراسات، حيث كان هنالك مجموعة من الدراسات المحلية والعربية والاجنبية التي اهتمت ببحث وبيان العوامل التي تؤثر في الإيرادات الضريبية.

فعلى مستوى الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الاردني التي اهتمت بالموضوع، دراسة (مومني، 2013)، والتي كانت تحت عنوان (حوسبة إجراءات الضريبة العامة على المبيعات ودورها في زيادة حصيلة الإيرادات العامة، دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية (2007-2011)). عملت الدراسة على بيان أثر حوسبة نظام الإيرادات للضريبة العامة على المبيعات في الأردن على الحصيلة المتأتمية. توصل الباحث الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة حصيلة إيرادات الضريبة العامة على المبيعات في الاردن وحوسبة إجراءات الضريبة العامة على المبيعات المتمثلة في (التحصيلات، التوثيق الالكتروني للإقرارات، التوثيق الالكتروني للعقوبات).

كما قام (البشيرة، 2007) بتقدير نموذج قياسي باستخدام طريقة FGLS-SUR، وذلك بهدف تقدير الطاقة الضريبية والجهد الضريبي للأردن خلال الفترة (1990-2004). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن الجهد الضريبي يتأثر طردياً بكل من متغيرات الإنفتاح الاقتصادي ومساهمة قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. ويتأثر عكسياً بمساهمة قطاعي الزراعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي.

– أن قيم الجهد الضريبي في الأردن متقلبة بشكل كبير خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها التطورات الحاصلة على مستوى القوانين والتشريعات الضريبية.

أما دراسة (القضاة، 2014) التي جاءت بعنوان (الاثار الاقتصادية للنظام الضريبي في الأردن) والتي هدفت إلى إيجاد نقاط القوة والضعف في النظام الضريبي، وتحديد العلاقة بين مكونات النظام الضريبي وبين النمو الاقتصادي والإستثمار والادخار، وبيان مستوى العدالة الضريبية والاجتماعية خلال فترة الدراسة (1976-2012) في الأردن. استخدم الباحث أسلوب التحليل القياسي للوصول إلى الاهداف المرجوة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية النمو الاقتصادي والإستثمار والادخار وكل من إجمالي الضرائب وعجز الموازنة.

– عدم مرونة المتغيرات الاقتصادية تجاه الإيرادات الضريبية وعجز الموازنة والنظام الضريبي.

– زيادة الإيرادات الضريبية ذات تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار والادخار.

– زيادة ضريبة الدخل وضريبة المبيعات ذات أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

أما في السودان دراسة (عبد المجيد واحمد، 2012) بعنوان (تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة 1985-2005 (دراسة قياسية))، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة في انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية في السودان خلال فترة الدراسة. وذلك عن طريق بناء نموذج قياسي وتحليل بيانات السلاسل الزمنية عن طريق برنامج E-Views، توصلت الدراسة إلى أهمية كل من الودائع، ونسبة السكان المتعلمين، والدخل القومي، وحجم الواردات من السلع والخدمات، وسعر الصرف، والوعي الضريبي، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات في تحديد وضعف حجم الحصيلة الضريبية في السودان خلال فترة الدراسة.

وفي دراسة (Gaalya, 2015) بعنوان (تحرير التجارة والإيرادات الضريبية الأداء في أوغندا) بتحديد محددات أداء الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة والتي غطت الفترة من 1994 إلى 2012 في دولة أوغندا، وذلك عن طريق قيام الباحث ببناء نموذج قياسي، واستخدم الباحث في النموذج الاحصائي المقدر العديد من المتغيرات (حصة عائدات الضرائب في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حصة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، حصة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، متوسط أسعار التعريف الضريبية، أسعار الصرف، نصيب الفرد من المعونة، ونصيب الفرد من الدين، ومؤشر أسعار المستهلك). أشارت نتائج الدراسة إلى أن أسعار



السرف والانفتاح التجاري الذي يستخدم كدليل لتحرير التجارة وحصنة الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤثر بشكل إيجابي على أداء الإيرادات الضريبية في حين تؤثر حصنة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والمعونة الأجنبية سلباً على أداء الإيرادات الضريبية.

دراسة (Basheer, et al. 2019) بعنوان (تأثير العوامل الاقتصادية والمالية على الإيرادات الضريبية) هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر العوامل الاقتصادية والمالية على الإيرادات الضريبية لكل من البحرين وعمان خلال الفترة (1990-2010). والتي من الممكن أن تكون مفيدة للغاية لصانعي السياسة للنظر في العوامل التي تؤثر على عائدات الضرائب وفي أي اتجاه. لتحقيق هذا الغرض، تم بناء نموذج قياسي وإجراء تحليل الانحدار، اعتمد النموذج على مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية أهمها نمو الناتج المحلي، سعر الفائدة على الودائع، سعر الفائدة على الإقراض، سعر الفائدة الحقيقي، نسبة رأس مال البنك إلى نسبة الأصول، قروض البنك غير العاملة لإجمالي القروض، علاوة المخاطر على الإقراض، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات الضريبية والمتغيرات الاقتصادية والمالية، وبأن المتغيرات الاقتصادية لها أثر أكبر على الإيرادات الضريبية من المتغيرات المالية، خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي كان له أثر إيجابي وقوي على الإيرادات الضريبية.

دراسة (Chaudhry & Munir, 2010) بعنوان (محددات انخفاض الإيرادات الضريبية في باكستان)، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحليل العديد من العوامل المحددة للإيرادات الضريبية المنخفضة في باكستان من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للسلسلة الزمنية خلال الفترة (1973-2009). وخلصت الدراسة إلى أن انخفاض مستوى الإيرادات الضريبية في باكستان يعود إلى ضيق القاعدة الضريبية، والاعتماد على القطاع الزراعي، والمنح الأجنبية، ومستوى منخفض لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. استنتجت الدراسة أن الاقتصاد الباكستاني قادر على توليد نسبة عالية من الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي، ورفع مستوى القراءة والكتابة، والاستقرار السياسي، وتوسيع القاعدة الضريبية، والسيطرة على عدم المساواة في الدخل، والتهرب من الضرائب والإعفاءات الضريبية.

دراسة (Gnangnon & Brun, 2017) بعنوان (أثر رفع مستوى الصادرات على الإيرادات الضريبية في البلدان النامية والبلدان المرتفعة الدخل)، اهتمت الدراسة في بيان تأثير استراتيجيات زيادة الصادرات على عائدات الضرائب. أشارت النتائج إلى أن زيادة التصدير له تأثير إيجابي وهام على إيرادات الضرائب، باستثناء البلدان المنخفضة الدخل التي أعطت نتائج مختلفة. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي تقوم بتحديث وتجديد منتجاتها التصديرية بشكل يتوافق مع متطلبات الأسواق وسياسات الانفتاح الاقتصادي تشهد باستمرار إيرادات ضريبية أعلى، على المدى القصير والطويل.

كما قام (Bayar & Ozturk, 2018) بتقديم دراسة بعنوان (تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على عائدات الضرائب في بلدان منظمة التعاون والتنمية)، قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب الإجمالية في 33 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة 1995-2014. كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية مشتركة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكل من النمو الاقتصادي وإيرادات الضرائب، إلا أنه كانت علاقة سلبية في اتجاه واحد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإيرادات الضريبية، أما السببية بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت ثنائية الاتجاه. لقد كان هنالك عدد قليل نسبياً من الدراسات التي بحثت في تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العائدات الضريبية ومعظم الدراسات المحدودة اكتشفت أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل قد أثرت إيجابياً على عائدات الضرائب، انظر (Sariso & Koc, 2010).

أما دراسة (Bilquees, 2004) بعنوان (مرونة وانتعاش النظام الضريبي في باكستان)، التي اهتمت بدراسة مرونة النظام الضريبي الباكستاني. وأهم العوامل التي من الممكن أن يكون لها تأثير واضح على الحصيلة الضريبية، من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن التعديلات الضريبية (قوانين الضريبة، معدلات الضريبة) لم يكن لها تأثير واضح على زيادة الحصيلة الضريبية في باكستان.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بتعدد وتنوع المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستخدمة لبيان أيها أكثر تأثيراً على الإيرادات الضريبية في الأردن، وشكل هذا التأثير، واستخدام ثلاثة نماذج قياسية مما يتيح بناء صورة أكثر شمولية لمحددات الإيرادات الضريبية بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى ذلك، تتميز الدراسة باستخدام أدوات حديثة في تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والمتغيرات المستقلة، واستخدام بيانات حديثة تعكس أحدث التطورات التي شهدتها الإيرادات الضريبية في الأردن، كما تأتي هذه الدراسة في ظل عدد محدود من الدراسات السابقة والمتعلقة بالأردن التي تناولت موضوع محددات الإيرادات الضريبية.

#### فرضيات ومنهجية الدراسة

افترضت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في نماذج الدراسة والمتغير التابع (الإيرادات الضريبية). من أجل اختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بهدف بيان واقع وتطور الإيرادات الضريبية في الأردن وتحديد ووصف أبرز العوامل المحددة لها، بالإضافة إلى المنهج الكمي القياسي بتحليل أثر هذه العوامل على الإيرادات الضريبية، عن طريق جمع المعلومات والبيانات وتحليلها باستخدام برمجية E-Views، وذلك بعد القيام بإجراء الاختبارات التشخيصية المناسبة، والتعرف على المشاكل الإحصائية إن وجدت وإيجاد الحلول المناسبة لها.

### الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الأردني

تعد الإيرادات الضريبية المكون الأساسي في تركيبة الإيرادات المحلية في المملكة، حيث شكلت ما نسبته 66.8% من مجموع الإيرادات المحلية خلال الفترة (2000-2019). أما خلال عام 2019 فقد سجلت الإيرادات الضريبية نمواً بنسبة 3.2% خلال عام 2019 بالمقارنة مع 4.4% خلال عام 2018، ويبيّن الجدول رقم (1) الهيكل الضريبي في الأردن ومعدلات نموّه خلال عامي 2018 و2019.

**جدول (1): معدلات النمو لبند الإيرادات الضريبية في الأردن (2018-2019) (%)**

2019	2018	البند
3.2	4.4	الإيرادات الضريبية:
5.7	2.9	الضرائب على الدخل والأرباح
12.3-	13.6-	الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)
5.6-	3.7-	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
3.7	6.4	الضرائب على السلع والخدمات، منها:
9.3-	6.3-	ضريبة مبيعات السلع المستوردة
10.8	18.9	ضريبة مبيعات السلع المحلية
1.1	11.1	ضريبة مبيعات الخدمات
13.0	9.4	ضريبة المبيعات على القطاع التجاري

المصدر: نشرات وزارة المالية الأردنية، أعداد مختلفة.

من خلال دراسة مكونات الإيرادات الضريبية خلال العام 2019 نلاحظ أن الضريبة العامة على السلع والخدمات قد استحوذت على الحصة الكبرى من الإيرادات الضريبية (70.6%)، أما الضرائب على الدخل والأرباح تأتي في المرتبة الثانية من حيث الحصيلة مشكلة ما نسبته حوالي 21.8% من إجمالي الإيرادات الضريبية، أما النسبة المتبقية من الإيرادات الضريبية تتوزع بين الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)، بنسبة 5.9% و1.7%، على التوالي.

ولدى مقارنة هيكل النظام الضريبي في الأردن مع مجموعة من دول العالم، يظهر انخفاض الحد الأدنى للمعدل الضريبي لضريبة دخل الأفراد المفروض في الأردن وتصنيفه ضمن المعدلات المنخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، أما بخصوص الحد الأعلى يظهر أنه لا يقع ضمن أعلى المعدلات المفروضة ولكنه قريب من النسب المفروضة في الدول الأخرى (الجدول رقم 2).

تشير نتائج المقارنة إلى أن الأردن يفرض معدل ضريبي مختلف على الشركات باختلاف القطاع الاقتصادي وبنسب ضريبية تقع ضمن أعلى المعدلات المفروضة مقارنة مع باقي الدول،

كما نجد أن معدلات الضريبة العامة على المبيعات في الأردن تتوسط المعدلات المفروضة في باقي الدول الأخرى.

**جدول (2):** مقارنة بين الهيكل الضريبي في الأردن مع مجموعة من دول العالم.

الأردن	بريطانيا	تركيا	المانيا	المغرب	تونس
5	20	15	14	10	1
30	45	35	45	38	36
35-20	19	22	15	31-10	35-10
16-0	20	18-1	19	20	29-7

المصدر: worldwide tax guide, 2020/2021.

لدى مقارنة مستوى الإيرادات الضريبية المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية في الأردن مع مجموعة من الدول خلال الفترة (2000-2017)، تبين أن مستوى حصيلة الضرائب المباشرة في الأردن منخفض جداً، وأن ترتيب الأردن يقع في المرتبة الثالثة بين عينة الدول المختارة كما هو موضح في الجدول رقم (3):

**جدول (3):** نسبة الضرائب المباشرة إلى الإيرادات الضريبية في مجموعة من دول العالم خلال الفترة (2000-2017).

الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)	الدولة	النسبة (%)
مولدوفا	5.4	بلغاريا	25.2	غانا	30.7	الفلبين	45.5
بيلاروس	10.7	أوكرانيا	26.4	باكستان	33.7	الهند	47.7
<b>الأردن</b>	<b>18.1</b>	أرمينيا	27.7	تونس	36.2	إندونيسيا	47.9
سيرلانكا	18.5	الصين	28.6	سويسرا	36.5	الجزائر	50.4
باراغواي	19.4	بيليز	29.6	غينيا	41.2	سوريا	55.1
الأوروغواي	22.3	كابو	30.5	مالاوي	44.8	كندا	76.3
جورجيا	25.1	فيردي		44.9	مصر		

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/).

وهذا يستدعي استمرار عملية الإصلاح الضريبي في الأردن لزيادة نسبة الضرائب المباشرة على حساب الضرائب غير المباشرة لتحسين مستوى العدالة الضريبية، حيث تعتبر نسبة مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في هيكل الحصيلة الضريبية من أبرز مقاييس العدالة الضريبية، فترتبط عدالة النظم الضريبية بالاعتماد بشكل أكبر على الضرائب المباشرة (الضرائب على دخل الأفراد والشركات) وفقاً لمبدأ تصاعدي الضريبة، وتقليل الاعتماد على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها المكلفون دون تمييز بين مقدرتهم على تحمل العبء الضريبي (طلحة، 2019).

#### التحليل القياسي

يتم في هذا الجزء تقدير النماذج القياسية للدراسة واختبار الفرضيات التي تم صياغتها في قسم فرضيات ومنهجية الدراسة، وذلك للفترة الزمنية من 1995 ولغاية 2019، من خلال تحليل ثلاثة نماذج قياسية يكون المتغير التابع في النموذج الأول (إجمالي الإيرادات الضريبية)، وفي النموذج الثاني (إيرادات الضرائب على السلع والخدمات)، وفي النموذج الثالث (إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح)، وذلك لقياس تأثير وسلوك كل محدد باختلاف أنواع الضرائب المفروضة.

استند الباحث في صياغة نماذج الدراسة الى مجموعة من الدراسات السابقة، كان أهمها دراسة (Gaalya, 2015) ودراسة (Suliman, 2006)، حيث تم كتابة الشكل العام لنماذج الدراسة والربط بين متغيرات الدراسة من خلال المعادلة رقم (1) و(2) و(3)، على النحو التالي:

$$TR = f (RGDP, FDI, CPI, COR, DV1) \dots\dots\dots (1)$$

$$GST = f (RGDP, FDI, CPI, COR, OPE, DV2)\dots\dots\dots (2)$$

$$IT = f (RGDP, FDI, CPI, COR, DV3) \dots\dots\dots (3)$$

وفي ضوء المعادلة العامة، يمكن صياغة النماذج القياسية التي سوف تستخدم في هذه الدراسة، على النحو التالي:

$$\text{Ln\_TR}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln\_RGDP}_t + \alpha_2 \text{Ln\_FDI}_t + \alpha_3 \text{Ln\_CPI}_t + \alpha_4 \text{Ln\_COR}_t + \alpha_5 \text{DV1}_t + u_t \dots\dots\dots (4)$$

$$\text{Ln\_GST}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln\_RGDP}_t + \alpha_2 \text{Ln\_FDI}_t + \alpha_3 \text{Ln\_CPI}_t + \alpha_4 \text{Ln\_COR}_t + \alpha_5 \text{Ln\_OPE}_t + \alpha_6 \text{DV2}_t + \epsilon_t \dots\dots\dots (5)$$

$$\text{Ln\_IT}_t = \alpha_0 + \alpha_1 \text{Ln\_RGDP}_t + \alpha_2 \text{Ln\_FDI}_t + \alpha_3 \text{Ln\_CPI}_t + \alpha_4 \text{Ln\_COR}_t + \alpha_5 \text{DV3}_t + e_t \dots\dots\dots (6)$$

Ln\_TR : اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الإيرادات الضريبية.  
Ln\_CPI : اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر أسعار المستهلك.

$Ln\_GST$ : اللوغاريتم الطبيعي للضرائب العامة على المبيعات.  $Ln\_FDI$ : اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الاجنبي المباشر.

$Ln\_IT$ : اللوغاريتم الطبيعي للضرائب على الدخل والأرباح.  $Ln\_COR$ : اللوغاريتم الطبيعي للفساد.

$Ln\_RGDP$ : اللوغاريتم الطبيعي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.  $\alpha_0$ : الثابت في المعادلة (المقطع).

$Ln\_OPE$ : اللوغاريتم الطبيعي للانفتاح الاقتصادي.  $DV_1$ : متغير وهمي يمثل التغير في القوانين الضريبية.

$DV_2$ : متغير وهمي يمثل التغير في القوانين الضريبية للضريبة العامة على السلع والخدمات.

$\alpha_i$ : معاملات النموذج، حيث إن  $(i=1,2,\dots,6)$ .  $DV_3$ : متغير وهمي يمثل التغير في قانون ضريبة الدخل.

$t$ : يعبر عن الزمن.  $U_t, \epsilon_t, e$ : تمثل حدود الخطأ في النماذج.

بهدف تحويل المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي إذا لم تكن كذلك وللتقليص من حدة اختلاف التباين وتحقيق التجانس بين البيانات بتقليص الفجوة بين القيم الكبيرة والقيم الصغيرة منها إن وجدت وتوحيد قيم القياس واخيراً تحويل المعاملات إلى الصيغة الخطية (Gujarati, 2004)، تم تحويل بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إلى صيغة اللوغاريتم الطبيعي (LN).

#### التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	التعريف	مصدر البيانات
إجمالي الإيرادات الضريبية	تمثل جميع أنواع الضرائب المفروضة والمحصلة لصالح الحكومة العامة.	النشرات الشهرية، وزارة المالية الأردنية
الضرائب على السلع والخدمات	جميع الضرائب المفروضة على إنتاج أو استخراج أو بيع أو نقل ملكية أو تأجير أو توريد السلع وتقديم خدمات.	النشرات الشهرية، وزارة المالية الأردنية
الضرائب على الدخل والأرباح	جميع الضرائب المفروضة على دخل وأرباح الافراد والشركات المعنويين والاعتباريين وفقاً لقانون ضريبة الدخل المعمول به حسب كل فترة.	النشرات الشهرية، وزارة المالية الأردنية
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	يعبر عن مجمل القيمة السوقية مقيمة بأسعار سنة الأساس لكل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد (داخل حدود الدولة).	دائرة الاحصاءات العامة الأردنية
الاستثمار	يمثل صافي استثمارات غير المقيمين في حقوق	النشرات الشهرية،

المتغير	التعريف	مصدر البيانات
الاجنبي المباشر	الملكية والعائدات المعاد استثمارها بالإضافة إلى صافي أي التزامات أخرى على المؤسسات المقيمة في الأردن.	البنك المركزي الأردني
مؤشر أسعار المستهلك	مؤشر إحصائي يقيس التغيرات التي تحصل في المستوى العام للأسعار، عن طريق تتبع سلة تشمل جميع السلع والخدمات المستهلكة داخل بلد معين، بحيث تعكس هذه السلة بنية الإنفاق الاستهلاكي للأسر في هذا البلد.	دائرة الإحصاءات العامة الأردنية
الفساد	يمثل مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر خاص 123 بمنظمة الشفافية الدولية يقيم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة وجود الفساد من خلال جمع البيانات وعمل مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة، يقوم بها 13 مؤسسة عالمية من ضمنها مؤسسة الشفافية العالمية، والبنك الدولي، بحيث يعطي الدول درجة فساد من صفر (الأعلى فساد) إلى 100 (الأقل فساد)، ينشر ضمن بيانات صندوق النقد الدولي بشكل سنوي فقط، ولغايات تسهيل تفسير النتائج تم إعادة ترتيب المؤشر بحيث تعكس القيم الدنيا مستويات أقل فساد والقيم العليا مستويات أعلى من الفساد.	صندوق النقد الدولي
الانفتاح الاقتصادي	يمثل مجموع الصادرات والمستوردات الوطنية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	النشرات الشهرية، البنك المركزي الأردني
المتغيرات الوهمية	تمثل التغيرات والتعديلات التشريعية التي تحصل على القوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها في الأردن، بحيث تأخذ سلسلة البيانات القيمة (صفر) بالشكل الطبيعي، وتأخذ القيمة (1) عند حدوث تغير أو تعديل في التشريعات والقوانين الضريبية. شهدت مختلف التشريعات الضريبية في الأردن العديد من التعديلات عبر الزمن بهدف مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للضريبة للحصول على الإيرادات اللازمة، كان من أبرز تلك التشريعات قانون ضريبة الدخل الذي تم تعديله قرابة الأربع مرات خلال العقد الأخيرين (2000-2019)، أما قانون ضريبة المبيعات فقد تم تعديله مرتين خلال ذات الفترة في عام 2000 و عام 2009.	بناء على قوانين الضريبة، المنشورة في الجريدة الرسمية

لغايات تحديد الطريقة المناسبة لأجراء التحليل المناسب لنماذج الدراسة يتم اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات من خلال اختبار ديكي وفولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) باستخدام برنامج (E. Views)، تقوم فكرة هذين الاختبارين على أنه إذا كانت القيمة الإحصائية لنتيجة الإختبار أكبر من القيمة المعنوية (الحرجة) عند مستوى معنوي (1%، 5%، 10%) يعني المتغير مستقر في مستواه والعكس صحيح. بحيث يجب أن تتوافر ثلاثة شروط رئيسية في المتغير حتى يكون ساكن (Stationary)، وهي ثبات كل من الوسط الحسابي والتباين مع مرور الزمن، واعتماد التباين المشترك على الزمن (Thomas, 1997)، ويتم اختبار ذلك من خلال مقارنة قيمة t المحسوبة (t-calculated) مع قيمة t الجدولية (t-tabulated)، فإذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبر من القيمة المطلقة لـ t الجدولية يكون المتغير ساكن عند المستوى  $I(0)$ ، أما غير ذلك تكون غير ساكنة ويجب أخذ الفرق حتى تصبح ساكنة (Gujarati, 2004).

ولدى اجراء اختبار استقراريه البيانات باستخدام اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test) يبين الجدول رقم (4) قيم Augmented Dickey-Fuller (ADF) المحسوبة والاحتمالية (المرجعية) للمتغيرات المستخدمة حيث تظهر النتائج أن المتغيرات (LnCPI, LnTR, LnCOR, LnRGDP) مستقرة عند المستوى  $I(0)$ . تم تطبيق اختبار فيلبس بيرون (Phillips-Peron) بعد أخذ الفرق الأول، أي هي غير مستقرة بمستوياتها، في حين أن المتغيرات (LnIT, LnFDI, LnGSD, LnOPE) تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$  (أي يوجد أنها تتوافق مع نتائج اختبار ديكي وفولر).

#### جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

المتغير	ADF				PP				مستوى الاستقرار
	Level		First Difference		Level		First Difference		
	C	C+T	C	C+T	C	C+T	C	C+T	
المتغيرات التابعة									
Ln TR	-0.66	-1.98	-2.73	-2.69	-0.70	-1.38	-2.77	-2.69	I(1)
Ln GST	-1.66	-0.22	-3.61	-3.83	-1.57	-0.40	-3.61	-3.83	I(1)
Ln IT	-0.38	-1.58	-3.69	-3.60	-0.43	-1.85	-3.70	-3.62	I(1)
المتغيرات المستقلة									
Ln RGDP	-15.64	-0.76	-	-	-11.51	-0.69	-	-	I(0)
Ln FDI	-2.02	-1.80	-5.65	-2.76	-1.95	-1.72	-5.71	-6.03	I(1)
Ln CPI	-0.59	-1.39	-4.48	-4.37	-0.59	-1.62	-4.50	-4.40	I(1)
Ln OPE	-0.93	-1.08	-3.79	-4.72	-0.98	-1.28	-3.80	-3.69	I(1)
Ln COR	-3.04	-2.98	-	-	-2.91	-2.85	-	-	I(0)

القيمة المرجعية هي (-3.75، -2.99، -2.64) عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي عند (C).

القيمة المرجعية هي (-4.42، -3.62، -3.25) عند مستوى 1%، 5%، 10% على التوالي عند (C+T).

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج برمجية E.Views.

ملاحظة: لمعرفة درجة الاستقرارية يتم المقارنة بين القيمة المحسوبة لكل متغير مع القيم المرجعية كما هي ظاهرة في الجدول، بحيث يكون المتغير مستقر عندما تكون القيمة المحسوبة أقل من القيمة المرجعية عند المستويات 1%، 5%، 10%.



بناءً على ذلك، يظهر أن نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) أفضل طريقة للتحليل القياسي للنماذج المستخدمة في الدراسة كونه لا يتطلب أن تكون المتغيرات المقدر لها نفس رتبة التكامل. استند اختيار طريقة (ARDL) لما توفره من إمكانية للتغلب على بعض المشاكل مثل مشكلة الأنية ومشكلة الارتباط الخطي، وتميزها عن الطرق التقليدية المستخدمة لاختبار التكامل المشترك بمزايا عديدة: أولها إمكانية تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$  أو متكاملة من الرتبة واحد صحيح  $I(1)$  أو متكاملة من درجات مختلفة، أي يمكن تطبيقها عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة أو ليست موحدة لكل المتغيرات محل الدراسة، ثانيها أن نتائج تطبيقها تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة (عدد المشاهدات) صغير وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر دقة، وثالثها أن استخدامه يساعد على تقدير العلاقات في الأجلين الطويل والقصير معاً في معادلة واحدة بدلاً من معادلتين منفصلتين (Narayan, 2005).

يتم الآن التحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود حسب (Pesaran et al, 2001) الذي يعتمد على اختبار  $F$  (اختبار Wald) الذي يختبر فرضية عدم التكامل المشترك بين المتغيرات مقابل وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل، حيث إن رفض فرضية العدم (عدم وجود تكامل مشترك) تعتمد على مقارنة قيمة  $F$  المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة (Critical Bounds). وقد أظهرت النتائج كما هو في الجدول رقم (5)، أن قيمة  $F$  المحسوبة وهي 15.05 للنموذج الأول و17.13 للنموذج الثاني و13.99 للنموذج الثالث، أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى وهي 4.37 للنموذج الأول و4.15 للنموذج الثاني و5.06 للنموذج الثالث، وبناءً عليه يمكن القول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النماذج.

**جدول (5): نتائج اختبار الحدود للنماذج.**

نتائج اختبار الحدود لنموذج محددات إجمالي الإيرادات الضريبية					
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test		
$I(1)$	$I(0)$	Signif.	Value	Test Statistic	
Asymptotic: n=1000					
3.09	2.2	10%	15.05114	F-statistic	
3.49	2.56	5%	4	k	
3.87	2.88	2.5%			
4.37	3.29	1%			

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)  
Selected Model: ARDL (2,1,1,2,2)

...تابع جدول رقم (5)

نتائج اختبار الحدود لنموذج محددات ضريبة المبيعات				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I <sub>(1)</sub>	I <sub>(0)</sub>	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.00	2.2	10%	17.13401	F-statistic
3.38	2.56	5%	5	k
3.73	2.88	2.5%		
4.15	3.29	1%		
Model selection method: Schwarz criterion (SC)				
Selected Model: ARDL(1,0,1,1,1,1)				
نتائج اختبار الحدود لنموذج محددات ضريبة الدخل				
Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I <sub>(1)</sub>	I <sub>(0)</sub>	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.52	2.45	10%	13.99846	F-statistic
4.01	2.86	5%	4	k
4.49	3.25	2.5%		
5.06	3.74	1%		
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(1,0,2,2,2)				

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج برمجية E.Views.

نظراً لوجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، فإن ذلك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تم تقديرها باستخدام منهجية (ARDL)، كما هو في الجدول رقم (6):

جدول (6): نتائج تقدير المعلمات لنماذج الدراسة وفقاً لمنهجية ARDL

نموذج محددات إجمالي الإيرادات الضريبية				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	4.297506	0.121363	0.521557	LN RGDP
0.0006	5.105265	0.018536	0.094633	LN FDI
0.0000	10.11942	0.155000	1.568506	LN CPI

...تابع جدول رقم (6)

نموذج محددات إجمالي الإيرادات الضريبية				
0.0030	-4.032813	0.210591	-0.849275	LN COR
0.0000	-0.679951	0.104243	<b>-1.235518</b>	CointEq(-1)*
0.6766	-0.430996	0.018447	-0.007964	DV1
0.907382	Adjusted R-squared		0.941061	R-squared
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(2,1,1,2,2)				
نموذج محددات إيرادات ضريبة المبيعات				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.685296	0.154422	1.032360	LN RGDP
0.0047	3.467737	0.024136	0.083698	LN FDI
0.0000	8.861130	0.184485	1.634743	LN CPI
0.0013	-4.185422	0.156810	-0.656317	LN COR
0.0144	2.857667	0.078862	0.225362	LN OPE
0.0000	-13.41295	0.086461	<b>-1.159702</b>	CointEq(-1)*
0.5059	0.685743	0.021470	0.014908	DV2
0.901545	Adjusted R-squared		0.922948	R-squared
Model selection method: Schwarz criterion (SC)				
Selected Model: ARDL(1,0,1,1,1,1)				
نموذج محددات إيرادات ضريبة الدخل				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0267	2.595228	0.382224	0.991958	LN RGDP
0.0179	2.828582	0.076671	0.216870	LN FDI
0.0174	2.845426	0.423065	1.203800	LN CPI
0.0279	-2.570766	0.945958	-2.431836	LN COR
0.0000	-9.898952	0.060971	<b>-0.603549</b>	CointEq(-1)*
0.0543	-2.179905	0.042164	-0.091913	DV3
0.875452	Adjusted R-squared		0.920742	R-squared
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Selected Model: ARDL(1,0,2,2,2)				

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على نتائج برمجية E.Views.

تُظهر النتائج في الجدول رقم (6)، أن معاملات تصحيح الخطأ  $CoIntEq(-1)^*$  هي (-) 1.24 في نموذج إجمالي الإيرادات و(-1.16) في نموذج ضريبة المبيعات و(-0.60) في نموذج ضريبة الدخل ذات دلالة إحصائية ومعنوية وسالبة الإشارة، حيث أن شرط الاستقرار لنموذج تصحيح الخطأ أن يكون ذو دلالة إحصائية، وأدنى من الصفر وأعلى من -2 ( $2 < -2$ )، وكلما زاد معامل الدلالة الإحصائية (السلبية) كلما كان التصحيح أسرع ( $ECM < 0$ )، الأمر الذي يؤكد وجود تصحيح وعودة إلى التوازن في الأجل الطويل، (Johansen, 1995)، بحيث يعبر معامل التصحيح عن الفترة الزمنية اللازمة لعودة المتغير التابع لحالة التوازن طويل الأمد.

يتضح من خلال نتائج تحليل نماذج الدراسة، كما هي ظاهرة في الجداول رقم (6)، معنوية جميع المتغيرات المستقلة المستخدمة في النماذج، بحيث يوجد لها أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) على المتغيرات التابعة (إجمالي الإيرادات الضريبية، إيرادات ضريبة المبيعات، إيرادات ضريبة الدخل)، باستثناء المتغير الوهمي في النموذج الأول والثاني مما يشير إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية له.

بحيث يظهر أن هنالك علاقة طردية (إيجابية) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمتغيرات التابعة وبنسب متفاوتة، أي أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 1.03%، وأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إيرادات ضرائب الدخل بنسبة 0.99%، وأن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 0.52%، في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%). تتفق هذه النتيجة مع الإطار النظري الذي أشار إلى أن زيادة الناتج المحلي يرتبط بزيادة الدخل والاستهلاك اللذان ينعكسان إيجاباً على الإيرادات الضريبية، كما تتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Bikas and Andruskaite, 2013)، ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة تأثير إيرادات ضريبة المبيعات نتيجة إلى أن الناتج يعبر بشكل ما عن الاستهلاك والذي يعتبر هو الوعاء الضريبي لضريبة المبيعات، كما أن ارتفاع الناتج يعبر عن حالة جيدة من النشاط الاقتصادي والتي تؤثر إيجاباً على أرباح الشركات وبالتالي على الحصيلة الضريبية.

كما أشارت نتائج التحليل إلى وجود أثر إيجابي لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات التابعة في النماذج الثلاثة، بحيث إذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إيرادات ضرائب الدخل بنسبة 0.22%، وإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 0.10%، وإذا ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 0.08%، في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%). تتفق هذه النتائج مع الإطار النظري في أن هنالك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية، كما تتفق مع العديد من الدراسات السابقة أهمها دراسة (Basheer, et al. 2019) ودراسة (Bayar and Ozturk, 2018). يلاحظ من هذه النتائج أن حصيلة ضريبة الدخل تتأثر بشكر أكبر في تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر، الامر الذي يعزى إلى أن جزء كبير من هذه التدفقات تعبر عن استثمارات متوسطة وطويلة الأجل تؤدي إلى توليد العديد من فرص العمل التي سوف تخضع لضريبة الدخل في النهاية.

أما بخصوص أثر الأسعار (المقاس بمؤشر أسعار المستهلك) على المتغيرات التابعة، فقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية (إيجابية) قوية لمتغير الأسعار على المتغيرات المستقلة، إذا أن ارتفاع الأسعار بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات ضريبة المبيعات بنسبة 1.64%، وأن ارتفاع الأسعار بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 1.57%، وأن ارتفاع الأسعار بنسبة 1% سوف يؤدي إلى زيادة إيرادات ضرائب الدخل بنسبة 1.20%، في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%). نشير هنا إلى أن النتائج تتفق مع الإطار النظري في وجود أثر ايجابي للأسعار على الإيرادات الضريبية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة من جهة، إلى أن الضرائب تكون في العادة مفروضة بمعدلات أو نسب مئوية من سعر السلعة، كما هو معمول به في الأردن، الامر الذي يؤدي إلى زيادة الضريبة بزيادة الاسعار، ومن جهة أخرى، تزداد أرباح الأعمال بما يتماشى مع التضخم في الاقتصاد عادةً، مما يشير إلى أن الإيرادات الضريبية للأفراد والشركات تزداد مع التضخم.

فيما يتعلق بأثر الفساد (المقاس بمؤشر مدركات الفساد) على المتغيرات التابعة، خلصت النتائج إلى وجود علاقة عكسية (سلبية) بين الفساد والمتغيرات المستقلة، إذا أن ارتفاع الفساد بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض إيرادات ضرائب الدخل بنسبة 1.20%، وأن ارتفاع الفساد بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض إجمالي الإيرادات الضريبية بنسبة 0.85%، وأن ارتفاع الفساد بنسبة 1% سوف يؤدي إلى انخفاض إيرادات ضرائب المبيعات بنسبة 0.66%، في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%). نشير إلى أن هذه النتائج تتوافق مع الإطار النظري في وجود علاقة سلبية للفساد على الإيرادات الضريبية، كما تتفق مع الدراسات السابقة مثل دراسة (Epaphra and Massawe, 2017). ومما يلاحظ أن ضريبة الدخل الأكثر تأثراً بمتغير الفساد الذي يعكس طبيعة تلك الضريبة في إمكانية التهرب الضريبي منها، بحيث أن الفساد يزعزع الثقة بالإدارة ويحدث خلل في أسس المنافسة العادلة بين المستثمرين مما قد يثبط الاستثمار في الاقتصاد الرسمي ويدفع نحو الاقتصاد غير الرسمي، وبالتالي يمكن اعتبار الفساد من المعوقات الرئيسية التي تواجه الحكومة في سبيل زيادة إيراداتها الضريبية ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

تشير النتائج أيضاً، إلى أن هنالك علاقة طردية (إيجابية) بين الانفتاح الاقتصادي وإيرادات ضريبة المبيعات، حيث أن زيادة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة ضريبة المبيعات بنسبة 0.23% في الأجل الطويل عند مستوى معنوية (5%)، تتفق هذه النتائج مع الإطار النظري والدراسات السابقة أهمها دراسة (Nezhad, et al. 2016). فالانفتاح الاقتصادي وما يصاحبه من منح تسهيلات وازالة للقيود المفروضة على الحركة التجارية، يؤدي إلى زيادة تدفق السلع والخدمات التي تفرض عليها ضريبة المبيعات، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى انخفاض مستويات التحايل والتهريب للبضائع بشكل غير قانوني

وخضوعها للضرائب المفروضة من قبل الدولة، الأمر الذي يعود إلى ما يرافق عملية الانفتاح الاقتصادي من تقليل وتسهيل للمعاملات والاجراءات الضريبية (الجمركية) بالإضافة إلى تخفيض في بعض النسب الضريبية المفروضة.

أظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية المتغير الوهمي (التغيرات في القوانين الضريبية) لكل من نموذج إجمالي الإيرادات الضريبية ونموذج ضريبة المبيعات، بينما أظهرت النتائج معنوية المتغير الوهمي لنموذج إيرادات ضريبة الدخل، بحيث يكون للتغيرات في قانون ضريبة الدخل أثر سلبي على إيرادات ضريبة الدخل ولكن جداً طفيف، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Bilquees, 2004)، بينما لا تتفق مع النظرية الاقتصادية مما يشير إلى وجود مشاكل وتغيرات في القوانين بعد تعديلها بحيث لا تؤدي إلى المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية.

### النتائج والتوصيات

أظهرت الدراسة أن الإيرادات الضريبية في الأردن تتذبذب من سنة إلى أخرى من حيث تطور التشريع القانوني ومعدلات نموها، لتعكس بذلك تأثير الإيرادات الضريبية بأداء الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة، وأن النظام الضريبي في الأردن يعاني من خلل هيكلي في توزيع إيراداته الضريبية، بحيث تتركز معظم الحصيلة الضريبية في الإيرادات غير المباشرة (ضريبة المبيعات)، بينما تعد الإيرادات المباشرة منخفضة التحصيل.

كما أظهرت الدراسة أهمية كل من (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والاستثمار الاجنبي المباشر، والاسعار (ممثّل بمؤشر أسعار المستهلك)) في زيادة الإيرادات الضريبية في المدى الطويل، حيث تبين وجود علاقة طردية بين تلك المتغيرات وبين الإيرادات الضريبية في الأردن بمختلف أنواعها.

أما الفساد أظهرت الدراسة أنه أحد المحددات المهمة للإيرادات الضريبية في الأردن، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين متغير الفساد (ممثّل بمؤشر مدركات الفساد) والإيرادات الضريبية في الأردن بمختلف أنواعها.

أظهرت الدراسة أيضاً وجود علاقة طردية بين متغير الانفتاح الاقتصادي وإيرادات ضريبة المبيعات، أي أن زيادة الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى زيادة حصيلة ضريبة المبيعات والتي تتفق مع الإطار النظري والدراسات السابقة كما تم الإشارة إليه سابقاً، وبينت نتائج الدراسة أن إيرادات ضريبة الدخل تتأثر بمستوى الفساد، بشكل أكبر من تأثير باقي الإيرادات الضريبية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن التغيرات والتعديلات في القوانين الضريبية ليس لها أثر معنوي على الحصيلة الضريبية، باستثناء ضريبة المبيعات التي تأثرت بشكل طفيف جداً، الأمر الذي قد يشير إلى وجود خلل وضعف في القوانين الضريبية التي يتم تعديلها وتشريعها بحيث لا تكون ذات جدوى ولا تنعكس على حجم الإيرادات الضريبية.

### بناءً على ذلك توصي الدراسة، بما يلي:

- نظراً للتأثير الكبير للنتائج المحلي الاجمالي على الإيرادات الضريبية، توصي الدراسة بضرورة السير قدماً بالخطط الموضوعة لتحفيز ودعم النمو الاقتصادي، وتحفيز الاستهلاك الخاص وتوجيهه نحو السلع والخدمات المحلية، لمساهمة في رفع مستوى التنمية الاقتصادية وانعكاس ذلك إيجاباً على الإيرادات الضريبية.
- نتيجة التأثير الكبير لجميع بنود الإيرادات الضريبية بمستويات الأسعار، توصي الدراسة بضرورة المحافظة على معدلات التضخم عند نسب مستقرة للتخفيف من تذبذبات وتقلبات الإيرادات الضريبية.
- نتيجة لعدم وجود أثر للتعديلات في القوانين الضريبية على الإيرادات كما أظهرت نتائج الدراسة، توصي بضرورة دراسة التعديلات المزمع إجراؤها على التشريعات والقوانين الضريبية بشكل أكثر دقة، وذلك حتى تنعكس هذه التعديلات إيجاباً وليس سلباً على الحصيلة الضريبية.
- نتيجة لوجود خلل في الهيكل الضريبي واستحواد الضرائب غير المباشرة على الحصة الأكبر من الإيرادات الضريبية، توصي الدراسة إلى ضرورة اتخاذ إجراءات عملية لتعزيز مساهمة الإيرادات الضريبية المباشرة في الحصيلة الضريبية بما يساهم في تحقق العدالة الضريبية.

### المراجع والمصادر العربية

- أبو السندس، جهاد، والزيود، عبد الناصر. (2010). *مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وتطبيقات عملية*. الطبعة الثانية، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.
- أبو نصار، محمد، والمشاعلة، محفوظ. والشهوان، فراس. (2005). *محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق*. الطبعة الثانية، عمان الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- البشائرة، آلاء. (2007). *محددات الجهد الضريبي في الأردن خلال الفترة 1990-2004*. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- البنك المركزي الأردني، النشرة الاحصائية السنوية، أعداد مختلفة.
- الجنابي، طاهر. (1990). *علم المالية العامة والتشريع المالي*. بغداد العراق: دار الكتاب للطباعة والنشر.
- الخصاونة، صالح. (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الطبعة الثانية، عمان الاردن: دار وائل للنشر.

- الدحلة، سمير عبد الرحمن. (2004). *النظم الضريبية بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"*. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.
- رشيدة، أوبختي. (2008). *الدولة واقتصاد السوق*. رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان الجزائر.
- شامية، أحمد. والخطيب، خالد. (1997). *المالية العامة*. الطبعة الثانية، الاردن: دار زهران.
- طلحة، الوليد. (2019). *العدالة الضريبية*. صندوق النقد العربي، أبو ظبي الامارات، موجز سياسات، العدد الثالث.
- عبد المجيد، سابق. وأحمد، أحمد. (2012). تحليل العوامل المحددة للحصيلة الضريبية في السودان خلال الفترة 1985-2005 (دراسة قياسية). *مجلة العلوم والتكنولوجيا*، 13 (2)، 150-170.
- القضاة، صلاح. (2014). *الاثار الاقتصادية للنظام الضريبي في الأردن*. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- المحجوب، رفعت. (1990). *المالية العامة*. القاهرة مصر: دار النهضة العربية.
- مسعود، دراوسي. (2005). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر*. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مومني، غسان. (2013). *حوسبة إجراءات الضريبة العامة على المبيعات ودورها في زيادة حصيلة الإيرادات العامة (دراسة حالة المملكة الاردنية الهاشمية 2007-2011)*. جامعة البحر الاحمر، بورتسودان، السودان.
- وزارة المالية، سنوات سابقة، النشرة الإحصائية الشهرية، عمان، الأردن.

#### References (Arabic & English)

- Abdel-Majid, S., & Ahmed, A. (2012). Analysis of the Determinants of the Tax Revenue in SUDAN during the Period 1985-2005 (Standard Study). *Journal of Science and Technology*, 13 (2), 150-170.
- Abu Al-Sondos, J., & Al-Zyoud, A. (2010). *Principles of Macroeconomics Concepts and Practical Applications*. Second Edition, Amman: Tasnim House for Publishing and Distribution.



- Abu Nassar, M., Al-Mashaala, M. & Al-Shahwan, F. (2005). *Tax Accounting between Theory and Practice*. Second Edition, Amman Jordan: Wael House for Publishing and Distribution.
- Agbeyegbe, T., Stotsky, J., & WoldeMariam, A. (2004). *Trade Liberalization Exchange Rate Changes, and Tax Revenue in SubSaharan Africa*. IMF Working Paper, 00/178.
- Al-Bashaira, A. (2007). *Determinants of the tax effort in Jordan during the period 1990-2004*. The University of Jordan, Amman, Jordan.
- Al-Janabi, T. (1990). *Public Finance and Financial Legislation*, Baghdad, Iraq: Dar Al-Kitab for Printing and Publishing.
- Al-Khasawneh, S. (2000). *Principles of Macroeconomics*. Second Edition, Amman Jordan: Wael Publishing House.
- Al-Qudah, S. (2014). *The economic effects of the tax system in Jordan*. The University of Jordan, Amman, Jordan.
- Basheer, M., Ahmad, A., & Hassan, S. (2019). Impact of Economic and Financial Factors on Tax Revenue: Evidence from the Middle East Countries. *Accounting*, 5 (2), 53-60.
- Bayar, Y., & Ozturk, O. (2018). Impact of Foreign Direct Investment Inflows on Tax Revenues in OECD Countries: A Panel Cointegration and Causality Analysis. *Theoretical and Applied Economics*. 1 (614), 31-40.
- Bikas, E., & Andruskaite, E. (2013). *Factors Affecting Value Added Tax Revenue*. Annual International Interdisciplinary Conference, University of the Azores, Ponta Delgada, 24-26 April 2013, 41-49.
- Bilquees, F. (2004). Elasticity and Buoyancy of the Tax System in Pakistan. *The Pakistan Development Review*, 43 (1), 73-93.
- Bird, R., Martinez-Vazquez, J., & Torgler, B. (2008). Tax Effort in Developing Countries and High-Income Countries: The Impact of Corruption Voice and Accountability. *Economic Analysis & Policy*, 38(1), 55-71.

- Bornhorst, F., Gupta, S., & Thornton, J. (2009). Natural Resource Endowments and the Domestic Revenue Effort. *European Journal of Political Economy*, 25 (4), 439-446.
- Cassou, S. (1997). The link Between Tax Rates and Foreign Direct Investment. *Applied Economics*, 29 (10), 1295-1301.
- Castañeda-Rodríguez, V. (2015). La Moral Tributaria en América Latina y la Corrupción Comouno De Sus Determinantes. *Revista Mexicana de Ciencias Políticas y Sociales*, 60(224), 103-132.
- Central Bank of Jordan, Annual Statistical Bulletin, various issues.
- Chaudhry, I., & Munir, F. (2010). Determinants of Low Tax Revenue in Pakistan. *Pakistan Journal of Social Sciences*, 30 (2), 439-452.
- Cullis, J., Jones, P., & Savoia, A. (2012). Social Norms and Tax Compliance: Framing the Decision to Pay Tax. *The Journal of Socio-Economics*, 41 (2), 159-168.
- Dahleh, S. (2004). *Tax Regulations between Contemporary Financial and Islamic Financial Thought "A Comparative Analytical Study"*. Master Thesis, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Epaphra, M., & Massawe, J. (2017). Corruption, Governance and Tax Revenues in Africa. *Business and Economic Horizons*, 13 (4), 439-467.
- Gaalya, M. (2015). Trade Liberalization and Tax Revenue Performance in Uganda. *Modern Economy*, 6 (2), 228-244.
- Gnanngnona, S., & Brunm J. (2017). Impact of Export Upgrading on Tax Revenue in Developing and High-Income Countries. *OxfOrd develOpment StudieS*, 45 (4), 542-561.
- Gounder, N., Narayan, P., & Prasad, A. (2007). An Empirical Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The Case of the Fiji Islands. *International Journal of Social Economics*, 34, 147-158.
- Gujarati, D. (2004). *Basic Econometrics*. Fourth Edition, Mc Graw Hill, Boston. Available on line.

- Johansen, S. (1995). Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models. *Oxford University Press*, 14 (4), 517-524.
- Longoni, E. (2009). *Trade Liberalization and Trade Tax Revenues in African Countries*. Working Paper Series, 00/158.
- Mahjoub, R. (1990). *Public Finance*. Cairo, Egypt: Arab Renaissance House.
- Masoud, D. (2005). *Fiscal policy and its role in achieving economic balance, the case of Algeria*. PhD Thesis, University of Algiers, Algeria.
- Maurice, D. (1979). *Element de la fiscalite*. Paris PUF.
- Ministry of Finance, previous issues, *Monthly Statistical Bulletin*, Amman, Jordan.
- Momani, G. (2013). *Computerization of the Sales Tax Procedures and Their Role in Increasing the Revenue of Public Revenues (case study of the Hashemite Kingdom of Jordan 2007-2011)*. Red Sea University, Port Sudan, Sudan.
- Muibi, S., & Sinbo, O. (2013). Macroeconomic Determinants of Tax Revenue in NIGERIA (1970-2011). *World Applied Sciences Journal*, 28(1), 27-35.
- Narayan, P. (2005). The Saving and Investment Nexus for CHINA: Evidence from Cointegration Tests. *Applied Economics*, 37 (17), (1979–1990).
- Nezhad, M., Ansari, M., & Moradi, M. (2016). Determinants of Tax Revenue: Does Liberalization Boost or Decline It? *Journal of Economic Cooperation and Development*, 37(2), 103-126.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289-326
- Pupongsak, S. (2009). *The Effect of Trade Liberalization on Taxation and Government Revenue*. A thesis submitted to the University of Birmingham for the degree of Doctor of Philosophy.

- Rachida, O. (2008). *The State and the Market Economy*. Master Thesis, University of Abu Bakr Belkaid, Tlemcen Algeria.
- Sanyal, A., Gang, I., & Goswami, O. (2000). Corruption, Tax Evasion and the Laffer Curve. *Public Choice*, 105 (1-2), 61-78.
- Saray, O. (2011). Doğrudan Yabancı Yatırımlar-Istihdam İlişkisi: *Türkiye Örneği*. *Maliye Dergisi*, 161, 381-403.
- Sarısoy, I., & Koç, S. (2010). Doğrudan Yabancı Sermaye Yatırımlarının Kurumlar Vergisi Gelirleri Üzerindeki Etkisinin Ekonometrik Analizi. *Erciyes Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi*, 36, 133-153.
- Shamiyeh, A., & Al-Khatib, K. (1997). *Public Finance*. Second Edition, Jordan: Dar Zahran.
- Stotsky, J., & WoldeMariam, A. (1997). *Tax Effort in Sub-Saharan Africa*. (IMF Working Paper, WP/97/107), Washington, DC: International Monetary Fund (IMF).
- Suliman, K. (2006). The Impact of Trade Liberalization on Revenue Mobilization and Stability in Sudan. *African Development Review*, 17(3), 405-434.
- Talha, A. (2019). *Tax Justice*. *Arab Monetary Fund*, Abu Dhabi, the Emirates, Policy Brief, No. 3.
- The yearly Worldwide Tax Guide (WWTG), 2020/21, <https://www.pkf.com/publications/>.
- Thomas, R. (1997). *Modern Econometrics: An Introduction*. First Edition, England: Addison Wesley Longman.